١٥ صفحة
٣٠ ورقة
٤ أيام

الفصل الثاني
الهوية الوطنية

Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

مقدمة:

شهد الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين عودة الاستعمار الغربي إليه مجدداً؛ عبر إقامة القواعد العسكرية في بعض أقطاره، وغزو العراق واحتلال أراضيه عام 2003م، ومحاولة غزو لبنان عام 2006م، والمذابح المتواصلة في فلسطين على يد الصهاينة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات استهداف سورية موقفاً وموقعاً ودوراً، مع ما يعانيه الوطن العربي من آثار سلبية للعولمة بأشكالها المختلفة تستدعي بالضرورة تعزيز الهوية الوطنية وجوهرها العروبة؛ لتكون راسخة في أذهان الأجيال.

وصحيح أنّ عجز العرب حكاماً وشعوباً عن تحقيق وحدتهم القومية، وتراجع المد القومي العربي منذ حرب حزيران 1967، وحالة التردي والتفكك في التضامن العربي قد شجع عديداً من الكتاب والمفكرين العرب على التشكيك في الهوية القومية العربية؛ فضلاً عن انتشار دعوات الاستسلام، وبث اليأس في النفوس، إلا أن ظهور هذا التيار الفكري المعادي لمشروع النهوض العربي، يفرض علينا التصدي له من جهة، وإعادة النظر في مشروع النهضة العربية بروح نقدية وترسيخ وحدة الهوية القومية لأمتنا من جهة أخرى. لأننا بذلك نحافظ على سلامة التراب الوطني لكل قطر عربي، ونقي الوطن العربي من أخطار الغزو الأجنبي والتفتت الداخلي. فالكيفية التي نحدد بها هويتنا تمارس دوراً أساسياً في النضال ضد الأخطار والتحدِّيات التي نواجهها.

أولاً – تعريف الهوية وعناصرها:

تقال الهوية بالترادف للمعنى الذي يطلق على اسم الموجود، وهي عند أرسطو تماثل الشيء مع ذاته، فألف هي ألف وليس لا ألف.

والهوية عند ابن رشد مشتقة من الهو، كما تُشتق الإنسانية من الإنسان، وفيها يقول ابن خلدون لكل شيء طبيعة تخصه، وعلى هذا انتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء

Scanned by CamScanner

لوجوده. وتعرفها الموسوعة الفلسفية العربية بأنها مصطلح فلسفي يدل على ما به يكون الشيء نفسه[1].

وفي معجم أكسفورد: يتميز كل منا، منذ ولادته عن الآخرين بصورته الشخصية (المزايا الجينية والجسدية التي نرثها عن أبوينا وأجدادنا). فبصمات أصابعنا مثلاً تمثل جزءاً ثابتاً من هويتنا الشخصية، وحتى اسم عائلتنا الذي نرثه، أو الاسم الذي يعطى لنا، يعد جزءاً من الأجزاء المكملة لهويتنا الشخصية [2].

إذاً الهوية ليست فردية فقط، فالسؤال "من أنا؟"، يرتبط بشكل عميق مع السؤال "من نحن"، ونحن كأبناء وطن يرتبط بعضنا ببعض من خلال اللغة، والتاريخ المشترك، والمصلحة المشتركة، والثقافة، والحقوق والواجبات.... وهذا الترابط يجعل الفرد مشابهاً لأبناء وطنه في الشعور والمصلحة.. إلخ. وهو ما يُعبر عنه بالهوية الوطنية التي يتم التعبير عنها بواسطة الرموز، مثل: الشعار والعلم والنشيد الوطني... وفي هذا السياق نشير إلى أن الشعب العربي في سورية لديه ارتباط وثيق بين مفهوم الوطنية والهوية القومية، إلى درجة تميزت بتمسك الشعب بالعروبة كمرجعية وكقيمة إنسانية.

نستنتج أن : الهوية الوطنية في كل أمّة هي الخصائص والسمات التي تتميز بها، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن هذه الأمة وتقدمها وازدهارها، وبدونها تفقد الأمة كل معاني وجودها واستقرارها؛ بل يستوي وجودها من عدمه.

إذاً تعبر الهوية الوطنية عن مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز شعباً أو مجتمعاً أو وطناً معيناً عن غيره، يعتز بها مواطنوه وتشكل جوهر شخصية المجتمع المتميزة.

وهناك عناصر تشكّل الهوية الوطنيّة، وتكونها، وقد يختلف بعضها من أمّة لأخرى.

---

[1] معن زيادة، تعريف الهوية في الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت معهد الإنماء العربي ج10، ص821.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (التراث العالمي بين أيد شابة)، منشورات اليونسكو، مكتب عمان. النسخة العربية المحدثة الحالية 2009، ص86.

Scanned by CamScanner

1- عناصر الهوية القومية:

يجمع الباحثون حول فكرة أنه لا وجود لأمة دون هوية، ولكنهم اختلفوا في الشكل الذي يحدد الهوية(عناصر الهوية)، وبوجه العموم فإن مكونات الهوية تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في جوامع واضحة. وبالنسبة للهوية العربية هذه الجوامع هي:

أ- **الوطن العربي:** تبلغ مساحته ١٤ مليون كم مربع تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً حتى الصحراء الكبرى جنوباً.

ب - **اللغة العربية:** إنها العلاقة التي تربط بين أفراد الأمة والأداة الأساسية التي يتفاهم بها الإنسان مع أبناء وطنه وأمته. هي أداة التواصل وآلة التفكير عند الفرد، كما أنها الوسيلة المضمونة للاطلاع المباشر على تراث الأمة الثقافي والحضاري.

ج - **الشعب العربي:** هو حصيلة تطور المجموعات البشرية جميعها التي سكنت الوطن العربي، وأسهمت في بناء حضارته.

د - **الثقافة العربية:** تمثل تلك الصور الذهنية التي تنعكس غالباً على سلوك الأفراد في المجتمعات الحديثة. ولكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تكونت لديه من العادات والتقاليد والتراث الشعبي والمعارف التجريبية التي استقرت في وجدان المجتمع، وأصبحت الأجيال السابقة تسلمها بكل دقة وأمانة للأجيال اللاحقة. **باختصار:** هي مجموع الإنجازات الفكرية والمادية التي قدمها العرب خلال مسيرة تطورهم التاريخية.

هـ - **التاريخ الوطني المشترك:** يعد عنصراً أساسياً في تكوين الهوية ومرتكزاً لقوتها، ويمثل تلك الأحداث التي عاشها الأجداد والآباء بصفتهم الجماعيّة على أرض الوطن.

2- عناصر الهوية الوطنية:

للشعب العربي في كل قطر من الأقطار العربية هوية وطنية، من أهم عناصرها:

Scanned by CamScanner

أ- **العروبة** جوهرها، وعناصر الهوية القومية المذكورة مستنداتها الأساسية.

ب - **الاقتصاد:** ويتجسد برباط اقتصاديّ واحد، ونظام مالي واحد، كنظام العملات الموحد، ونظام التسعيرة الموحد لبعض السلع الاستهلاكيّة.

ج - **العلم الواحد:** وهو الرمز المعنويّ الذي يجمع أبناء الشعب الواحد كله والقضيّة الواحدة، وهو شيء مادي ملموس، له رسم وشكل محدد بألوان محددة، ولكنه يرمز إلى قيمة معنويّة، وهي الهوية الوطنية والانتماء للوطن.

د - **الحقوق المشتركة:** حيث يتمتع أبناء الهوية الوطنية الواحدة بالحقوق ذاتها، كحق التعليم، وحق التعبير عن الرأي، وحق الحياة بكرامة وعزة على أرضهم، وحق الملكية، وحق البناء فوق أرضهم، وحق العمل، وغير ذلك من الحقوق التي تجسد معاني الهويّة الوطنية.

هـ - **الواجبات:** وهي الواجبات الفرديّة، والجماعية التي يتعين على المجموع الوطني القيام بها، إمّا بصفة الفردية، كالأفراد كل في مجال عمله وتخصصه ونشاطه، وإمّا بصفتهم الجماعية، وذلك كما يتعين على المؤسسات القيام بها نحو مواطنيها، وفق آليات محددة، كمؤسسات التربية والتعليم، ومؤسسات الصحة والبيئة، والاقتصاد، والبنى التحتيّة، والسلطة الحاكمة بمؤسساتها التشريعيّة والتنفيذية كلها، وغير ذلك من مسميات وطنية تحمل روح العمل الجماعي لخدمة الوطن والمواطن. فهذه كلها بعملها والالتزام بها على خير وجه تعبر عن الهوية الوطنيّة[1].

وتمثل "الهوية الوطنية" في سورية تحدياً مركباً؛ نظراً لكثرة العناصر المكونة للمجتمع السوري، واختلافها وتمايزها؛ فضلاً عن تداعيات الحرب الإرهابية على سورية منذ عام 2011، فقد استطاعت قوى خارجية التسلل إلى عديد من دول المنطقة عبر "بوابة

(1) عبد الله المحيدل، عيسى شماس، جهينا طراف، التربية المدنية، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص227 .

Scanned by CamScanner

الهويات الفرعية الصغرى" لتزعزع الهوية الوطنية، وتدفع بالاختلاف إلى الخلاف بهدف تفكيك وحدة المجتمع وهويته الوطنية.

وحاول الكثيرون منذ بداية الحرب على سورية استخدام موضوع الهويات والانتقال منه إلى الحديث المذهبي والإثني الأضيق والهدام، فلم تهدف عموماً المقاربات التي عدت الأزمة السورية "أزمة هوية" إلى الوصول إلى هوية سورية وطنية جامعة؛ بل إلى تأجيج الخلاف وتوسيع الهوة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية تتعارض بالطبع مع مصالح سورية، الدولة والشعب.

وتكرس للهوية معنى عبر التاريخ من خلال تفاعل مكوناتها، ومع ذلك لابد من تعزيز تلك العناصر باستمرار؛ وفق مقتضيات المصلحة القومية ومتطلبات العصر، فبمقدار ما تستوعب مفاهيم الحياة الحديثة (مجتمع مدني، مواطنة،...) بمقدار ما تمتلك القدرة على التجدد والفاعلية والحيوية؛ لأن الهوية ليست معطى نهائياً؛ بل هي عرضة للمراجعة والنقد والتقويم، لتصبح أكثر فاعلية في توحيد المجتمع والدولة؛ أي إنها ظاهرة قابلة للبناء والتطوير بحسب ما تقتضيه المرحلة التاريخية التي نعيشها.

إنّ للوعي بالهوية الوطنية والالتزام بها آثاراً عظيمةً، ولا سيّما عندما يقوم الكل الوطني بواجباته خير قيام، فثمرات ذلك أكثر من أن تحصى، تتمثل قوة في النسيج الاجتماعي، تعجز عن اختراقه مكائد الطامعين وأهواء الفاسدين، ونهضة في العلم والمعرفة في المجالات شتى، وحدّاً من الأمراض، وقوة في الاقتصاد، واستغلالاً جيداً للعقول المبدعة، وتطويراً دائماً وبناء للوطن، ولحاقاً بركب الحضارة؛ بل ريادة في مصاف الأمم، وهيبة للوطن والمواطن.

ثانياً – مفهوم المواطنة، والانتماء الوطني:

قضية المواطنة مطروحة في الوعي العربي من حيث حدُّها الأقصى – الأمة، وحدُّها الأدنى الدولة القطرية. وتتم مقاربة مفهوم المواطنة في الواقع العربي من حيث إشكالية الانتماء إلى الأمة من ناحية، والولاء للدولة القُطْرية من ناحية أخرى، وبما أن العروبة لم

Scanned by CamScanner

تتناقض يوماً مع مفاهيم الدولة الوطنية، سنتناول مفهوم المواطنة بغية إبراز أهميته في مواجهة الخطر الذي يهدد الدولة القُطْرية سواء بالتفتيت (القبلي، الإثني، الطائفي،...)، أو بتغيير مهام الدولة، وأثره في المواطنة والديمقراطية. ويلزم هنا التأكيد على أن إعطاء الدولة القطرية مضمونها الوطني الاستقلالي الحقيقي يجعل منها عنصراً مهماً في التوجه نحو المشروع القومي العربي.

1- مفهوم المواطنة:

المواطنة **في اللغة**: مأخوذة من الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً[1].

المواطنة **اصطلاحاً**: قبل البدء بتعريف مفهوم المواطنة، لابد من إيضاح بعض المصطلحات ذات العلاقة بالمفهوم، أهمها: الوطن والمواطن: فالوطن (الدولة) هو تعبير يشير إلى الانتماء القانوني والسياسي والثقافي والعاطفي لإقليم جغرافي محدد ومعين على أساس شروط ومواصفات ومعالم تميزه عن الأوطان الأخرى بخصائص طبيعية أو مكتسبة وبفعل عوامل عديدة تدخل في صياغات هذا الوطن أو ذاك.

والمواطن هو أحد أفراد المجتمع، وله الحقوق والواجبات التي تقرها الدولة.

وبناءً على هذا المعنى يمكن تعريف المواطنة على أنها: "الانتماء إلى بلد ما، وإلى شعب يقطن هذا البلد"؛ أي إنها تمثل العلاقة القانونية القائمة بين الوطن والمواطن.

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي "دولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول "المواطن" الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 2000، المجلد 13، ج6، ص916.

Scanned by CamScanner

ولمؤسسات الدولة التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد[1].

نخلص إلى أن هذا المفهوم يُستخدم للتعبير عن العلاقة بين المواطن والدولة، باعتبار أن الدولة تقوم على مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وعليه تكون المواطنة الانتماء للوطن.

والمواطنة صفة شخص ينتمي إلى وطن معين، يحمل جنسيته، ويتخذه مكاناً (موطناً) يقيم فيه، ويستند هذا المفهوم إلى عدد من المبادئ، أهمها: سيادة الشعب، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والمشاركة في الحياة العامة.

2- مضامين المواطنة:

أ- المواطنة ترتبط بالوطن، وهذا يعني أنه كلما كان التمسك بالوطن والانتماء إليه قوياً، فإن المواطنة تتجلى بأبهى صورها.

ب- المواطنة تجمع بين المنتمين إلى البلد نفسه؛ تُبنى يوماً بعد يوم، وذلك لأن المواطنة لا توجد بالطبع أو السليقة، وليست قدراً اعتباطياً، ولا تمنح من مصدر خارجي؛ بل تُكْتَسَب اكتساباً شأنها شأن القيم الأخرى.

ج- المواطنة تمثل الجنسية المشتركة بين المواطنين أياً كانت الطريقة التي أكسبتهم هذه الجنسية (حق الدم/ حق الأرض/ حق الزواج/حق التجنيس)، وهي دلالة الانتماء إلى جماعة، وبذلك تكون المواطنة تعبيراً عن هوية مشتركة من حيث الجنسية التي تعد العنصر الأساسي في تعيين الهوية المشتركة بين المواطنين.

د- المواطنة لا ترتبط بقائد أو حاكم أو بسلطة معينة؛ وإنما ترتبط بوطن؛ أي إنها ترتبط بالأرض التي تعطي المواطن المنتمي إليها حق الإقامة والرعاية والحرية والتعليم....).

---

[1] محمد عاطف، غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1995، ص56.

Scanned by CamScanner

هـ- جوهر المواطنة هو مشاركة المواطنين المتكافئة في الأمور العامة والخاصة بطريقة فاعلة ومسؤولة.

و- تنطوي طبيعة المواطنة على مجموعة من المفاهيم المتلازمة والمتناسقة فيما بينها، وهي توجّه سلوك الفرد/ المواطن، وتحدِّد تصرفاته في ميدان العمل الوطني، ومن هنا جاء مصطلح المواطنة الصالحة.

واستقر مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر في كونه مفهوماً تاريخياً شاملاً ومعقداً، وله أبعاد متعددة منها ما هو مادي/قانوني، ومنها ما هو ثقافي/سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً بتعاون أفراد المجتمع.

وعليه، فإن لمفهوم المواطنة أبعاداً متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام، وهي:

- **بعد قانوني**: يسهم في تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين؛ استناداً إلى العقد الاجتماعي (الدستور) الذي تقوم عليه العلاقة بينهما للموازنة بين مصالح الفرد ومتطلبات المجتمع.
- **بعد اقتصادي اجتماعي**: يستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر، وتوفير الحد الأدنى اللازم منها لحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة معترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء؛ تبعاً لفهم تلك الهوية وكينونتها.

- **بعد ثقافي حضاري**: يهتم بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتغريب، وإن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع.

Scanned by CamScanner

- **بعد سياسي**: تبدو المواطنة اليوم أقرب إلى نمط سلوكي مدني، وإلى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها.
- **بعد عاطفي**: يتجلى من خلال شعور المواطن بحب وطنه، وأبناء وطنه وهو ما يدفعه للدفاع عنه والتضحية في سبيله.

3- مكونات المواطنة:

للمواطنة مكونات وأبعاد أساسية، هي:

أ- الانتماء: هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مظاهره:

- التضحية من أجل الوطن.
- القيام بالأعمال التطوعية.
- القيام بالواجب على أكمل وجه.
- احترام الوحدة الوطنية.

ب- المساواة: وهي حالة تماثل بين أفراد في المجتمع في القانون وأمام القانون (بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو اللون أو المعتقد).

ج- الحقوق والواجبات: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها المواطنون جميعاً، (وهي في الوقت نفسه واجبات على الدولة والمجتمع) ، منها:

- توفير التعليم، وتوفير الخدمات الأساسية، وتشمل: (السكن النظيف، والخدمات الصحية، والتأمين والضمان الصحي، والأمن الاجتماعي، والبيئة النظيفة).
- توفير الحياة الكريمة وضمان العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- الحرية الشخصية، وتشمل: (حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية التعبير عن الرأي).

Scanned by CamScanner

- حق الحصول على الجنسية.
- حق التقاضي.
- حق أو حرية التنقل والسفر.
- حرية الإنسان وكرامته.
- حق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية.

أما **واجبات المواطن**: فتتضمن مجموعة من الأعمال التي يجب أن يؤديها الفرد تجاه وطنه مقابل ما يأخذه من حقوق، ومن أبرزها:

احترام النظام، والدفاع عن الوطن، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والإخلاص والدقة في أداء الأعمال الحكومية والمجتمعية التي تهدف لخدمة أفراد المجتمع، والمشاركة مع أفراد المجتمع في تنمية الوطن وتقدمه.

د- احترام القيم العامة: وتعني مراعاة الفرد للقيم السائدة في مجتمعه. وينبغي أن يتحلّى بالصفات التي يطلبها التعامل الإيجابي مع أبناء الوطن، ومنها: الأمانة والصدق، والإخلاص في العمل، والتعاضد والتناصح بدلاً من التنافس السلبي والأنانية، وتتوج هذه المكونات في المشاركة المجتمعية التي تجسد الجوهر الحقيقي للمواطنة.

- **عناصر المواطنة:**

1. الفرد.
2. الوطن.
3. الرابطة المعنوية.

- **أسس المواطنة:**

1. وجود بنية تشريعية سليمة.
2. وجود تجانس اجتماعي (وحدة وطنية) يكون بعيداً عن الطائفية وغيرها من العوامل الفئوية.
3. وجود أهداف مشتركة يسعى الجميع لتحقيقها.

Scanned by CamScanner

- **أهداف المواطنة:**

1. حماية الوطن وتعزيز تقدمه.
2. تحقيق المساواة التامة بين الجميع في الواجبات والحقوق.
3. تعزيز قيم الولاء والانتماء.
4. مشاركة الجميع في القرار الوطني باعتبار أن المواطن شريك أساسي وفاعل في صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه.
5. تقوية المناعة في الأزمات.

ومهما اختلفت المعاني حول مفهوم المواطنة يبقى هناك مبدأ أساسي لمعنى المواطنة، وهو الانتماء؛ وبالتالي تشكل المواطنة أساس الانتماء ومنبع الوطنية أو هي انتماء إلى تراب تحدُّه حدود جغرافية، وكل من يعيش على ذلك التراب من مواطنين، مثلما عليهم واجبات لهم حقوق، وهذا يتطلب انصهار المواطنين جميعاً بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في تلك الحدود الجغرافية المعلومة والمشتركة لهم، ومن ثم تنازلهم عن أي خصوصية لهم تتعارض مع هذا المفهوم. وإن حقوق المواطنين تصبح من مسؤولية الدولة والحكومة، والتي تكون وظيفتها الرئيسة تأمين تلك الحقوق.

4- الانتماء للوطن:

يعدّ مفهوم الانتماء من المفاهيم المهمّة في العالم المعاصر، وقد تحوّل إلى مفهوم مستخدم في الندوات والمحاضرات وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وأصبح مفهوماً رئيساً في حياة الأفراد اليوميّة العامة.

تعريف مفهوم الانتماء للوطن أو الانتماء الوطني: عُرّف مفهوم الانتماء لغةً بمعنى الانتساب، حيث إن هذا المفهوم يتجسّد في انتماء الطفل لوالده واعتزازه به. وعرّف بعضهم الانتماء اصطلاحاً على أنّه الانتساب الحقيقي للوطن فكراً ووجداناً، واعتزاز الأفراد بهذا الانتماء عن طريق الالتزام والثبات على المناهج والتفاعل مع احتياجات

Scanned by CamScanner

الوطن. وتتجلّى هذه التفاعلات من خلال بروز الاعتزاز بالوطن والمحبة العميقة له والتي تتجسد عن طريق الانغماس في حمايته والتضحية لأجله.

والانتماء للوطن مفهوم طبيعي حيث ارتبط الإنسان منذ الأزل بالمكان والزمان، الارتباط بالمكان من خلال وجود ذاته وجسده فيه، والزمن يحدّد مدى هذا الوجود وكميته، ولهذا فإنّه يطلق على هذا المكان اسم وطن. والانتماء المكاني يسمّى الانتماء الوطني، ويعد مفهوم الانتماء للوطن من المفاهيم المتوارثة التي تولد مع الإنسان، وذلك عن طريق الارتباط بوالديه وذويه والأرض التي ولد عليها. وهذا الشكل الطبيعي للانتماء للمكان أخذ مع التطور أبعاداً مكتسبة عبر فاعلية المؤسسات المجتمعية كالمدارس والجامعات ودور العبادة والإعلام والأسرة.

ويجب أن يظهر هذا الانتماء في الأفعال والمواقف والأعمال المختلفة التي تهدف إلى حماية هذا الوطن ورفعته وتقدمه، وتتجسد تلك المواقف في العديد من السلوكيّات المختلفة الصادرة من الأفراد بحيث تعبر عن موقف الفرد ورؤيته تجاه ما يحدث على أرض وطنه ومجتمعه.

بينما يعرَّف الولاء بأنه صدق الانتماء [1] وهو لا يولد مع الإنسان؛ وإنما يكتسبه من خلال مجتمعه وتنشئته، ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم، فالفرد يكتسب الولاء (الوطني) من بيئته أولاً ثم من مدرسته ومجتمعه بأكمله. ويعد الانتماء من الاحتياجات المهمة التي تشعر الفرد بالرابط المشترك الذي يربطه بأرضه وبأبناء وطنه. وسيؤدّي هذا الشعور إلى صقل توجهاته بحيث تتحول إلى توجهات تهدف إلى خدمة الوطن والمجتمع والتفاني والتضحية من أجله، والمشاركة في إعماره . وهذا سيجعل الفرد أكثر شعوراً بقيمته الحياتيّة التي ستنمو مع الأيام والسنين. ومن القيم المهمة للانتماء للوطن التي يجب العمل بها وعدم التغاضي عنها إبراز قيمة الوحدة الوطنيّة، وتحويلها لهدف يعمل الجميع على

---

[1] عبد الله المجيدل وآخرون، مرجع سابق، ص235.

Scanned by CamScanner

تحقيقها على أرض الواقع والمحافظة على استمراريتها. فالوحدة الوطنيّة تعد من المسلمات في كل الأوطان والتي من شأنها العمل على تقوية المجتمعات والمحافظة على أمنها ورخائها.

ثالثاً – قيم المواطنة، حقوقها وواجباتها:

ورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة هي: "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق، ويلتزم الواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن". وتعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة، فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير، وما لا يختلف عليه اثنان أن **المواطنة هي** جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه.

وهذا يعني أن للمواطن حقوقاً مختلفة تتمثل في المجال المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها. ويمكن القول: إن حقوق الإنسان هي حقوق مواطنة، بينما حقوق المواطنة ليست حقوق إنسان عامة؛ لأنها تتعلق بإنسان بعينه وهو الذي يحمل جنسية البلد المتواجد فيه. وحقوق المواطنة تختلف من بلد لآخر، بينما حقوق الإنسان حقوق عامة مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه.

يحتاج ترسيخ قيم المواطنة إلى وجود بنية دستورية وقانونية تكفل تلك الحقوق والحريات، وهذا ما تضمنه دستور الجمهورية العربية السورية في المواد (48/44/42/41/40/39/38/37/36/35/33/29/28/26/25)، وهذه الحقوق كما يأتي:

Scanned by CamScanner

1- الحقوق السياسية والمدنية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية:

التملك والمساواة أمام القانون وحرية الرأي والتعبير؛ إذ ورد في **المادة 33**:

أ- الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

ب- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

ج- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

د- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما تضمن الدستور في **المادة 34** منه أن لكل مواطن الحق في الإسهام في الحياة السياسية من خلال منح المواطن السوري حق الانتخاب وحق أن يُنتَخب (الترشيح) سواء للرجل أو المرأة.

وأكد الدستور حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاق أحد، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً حيث نصت **المادة 53** على:

1- كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.

2- لا يجوز التحري عن أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

3- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

4- حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون [1].

والمادة 51: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

---

[1] دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

Scanned by CamScanner

كما كفل الدستور حق المواطن في الانتقال والتنقل، وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، حيث أشارت **المادة 38** إلى أن:

- لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.

- لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

وأكد الدستور حق كل مواطن في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء حسب **المادة 42**:

- حرية الاعتقاد مصونة، وتحترم الدولة جميع الأديان.

- تكفل الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية جميعها على ألا يخل ذلك بالنظام العام.

المادة 42: لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة ووسائل التعبير الأخرى كافة، ويسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي، ويدعم النظام الاشتراكي، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

إذاً الحرية حق مقدس لكل مواطن سوري والدولة تكفل هذه الحرية بدستورها الذي منح أيضاً الحق للمواطنين في الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور حسب **المادة 44**: للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذا الحق.

ولأن الدستور السوري أكد فكرة السيادة للشعب فقد سمح بإقامة تنظيمات نقابية ومهنية واجتماعية وكذلك المنظمات والجمعيات التي تضم مجالس ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً.

Scanned by CamScanner

حيث نصت **المادة 45**: للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات، وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية :

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل، في ظروف ملائمة، فقد أكدت **المادة 40** أن:

1) العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره للمواطنين جميعهم.

2) يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده، وعلى الدولة أن تكفل ذلك.

3) تحدد الدولة عدد ساعات العمل، وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين، وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت.

وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن في توفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات كافية لكل مواطن، حيث أكدت **المادة 20** أن:

1) الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية تحميها الدولة.

2) تحمي الدولة الزواج، وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

والمادة 22:

1) تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.

Scanned by CamScanner

2) تحمي الدولة صحة المواطنين، وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة، ونصت **المادة 29**:

التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في مراحله جميعها، وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

3- واجبات المواطن السوري كما كفلها الدستور:

الدفاع عن أمن الوطن وأمانه، واحترام دستور البلاد، حيث نصت **المادة 46** على:

1) المواطنون جميعهم مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن، واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي.

2) الجندية إلزامية، وتنظم بقانون.

3) تأدية الالتزامات المالية المترتبة عليه من ضرائب وتكاليف بموجب القوانين الناظمة لذلك، حيث أكدت **المادة 41**: أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

ومن واجبات المواطن السوري حسب **المادة 47**: الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

رابعاً – السيادة الوطنية، والعلاقة بين الوطن والمواطنة في دولة القانون:

1- السيادة الوطنية:

السيادة وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطة تواجه بها الأفراد داخل إقليمها، وتواجه بها الدول الأخرى في الخارج. ومن مقتضيات هذه السلطة أن تكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها.

Scanned by CamScanner

والسيادة تُحلَّل بالجوهر إلى سلطة مطلقة: يُلزم (للدولة) قوة كلية وعامة لتحريك وترتيب كل جزء بالطريقة الأنسب للكل، كما الطبيعة تعطي كل إنسان سلطة مطلقة على كافة أعضائه، كذلك الميثاق الاجتماعي يعطي الجسم السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه[1].

ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة؛ لذا عرفها المفكر الفرنسي "جان بودان" بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا، والتي لا تخضع للقوانين. ونجد أن عدداً كبيراً من الفقهاء اتفقوا على أوصافها: واحدة، لا تتجزأ، ولا تقبل التصرف، وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط. وهي تعد من المفاهيم السياسية التي ترتبط مباشرة في القانون الخاص بحقوق الإنسان؛ تحديداً في جانب المساواة في الحقوق بين المواطن وغيره من المواطنين من أبناء الأمة الواحدة.

2- مقوّمات السيادة الوطنية:

أ- التنمية: بحيث لا يمكن تطبيق هذه السيادة بمعزل عن طرق التنمية، إذ يجب أن تكون مبنية على أساس تنموي فاعل، بصورة تحول دون حدوث أي شكل من أشكال الركود الاقتصادي.

ب- احترام السلطة للحقوق: أي لحقوق المواطنين، بحيث يضمن ذلك أن يعيش الشخص بصورة كريمة، ويمارس حرياته وحقوقه من دون أي قيود، بما في ذلك كل من حرية التجارة، وحرية التنقل، وحرية التعبير عن الآراء.

ج- النظام الدستوري: أو الدولة الدستورية، حيث لا يمكن تطبيق السيادة الوطنية بمعزل عن احترام الدستور والقوانين التي يتضمنها.

إن الرابطة في الدولة الحديثة بين الدولة والشعب، هي رابطة تقوم على علاقة الجنسية، فكل من يحمل جنسية الدولة، يعد من مواطني الدولة. ومواطنو الدولة يتمتعون بالحقوق نفسها، ويتحملون ذات الواجبات، ويسبغ القانون السوري صفة المواطن على

---

[1] جان جاك شوفاليه، ت: الياس مرقص، المؤلفات السياسية الكبرى، دار الحصاد دمشق، ط1، ص188.

Scanned by CamScanner

كل من يحمل الجنسية السورية؛ استناداً إلى **المادة /3/** من المرسوم التشريعي 1969/276 التي تنص على أنه يعد مواطناً عربياً سورياً حكماً كل من ولد في القطر أو خارجه من أب عربي سوري، وبموجب هذه الصفة يمنح حامل الجنسية السورية جملة من الحقوق المدنية والسياسية.

فالمواطن يحصل على حقوق المواطنة جميعها نتيجة انتمائه إلى وطن معين، لكن في الوقت ذاته عليه أن يتحمل واجبات يحتم عليه مبدأ المواطنة أن يتحملها. هذا من جانب المواطن، أما من جانب الدولة فعليها الالتزام بالدستور في تعاملها مع المواطنين والنظر إليهم على أنهم مواطنون، وليسوا أفراداً، فالدستور هو محصلة موافقة أغلب أبناء الشعب.

كما تتطلب متانة النسيج الوطني التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاياته وقدراته ونزاهته. فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث لا يمكن أن تتحقق المواطنة من دون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة من دون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مستوياته المختلفة.

ويشكل القانون لحظة فارقة في تكوين الوعي الدقيق للمواطنة؛ كونه يشكل جوهر الرابطة بين الدولة وأبنائها، فهو يكرس مفهوم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، وهذا يستلزم احترام الدستور والقانون. ففي دولة القانون يكون المجتمع والمواطن هدفاً وغاية يُكرس من أجلهما كل جهد وطني، ويعد الحفاظ على كرامتهما مؤشراً لحضارة الوطن وهيبة الدولة.

وحتى تقوم دولة القانون ودولة المجتمع يجب أن يكون هناك مقومات أساسية عدة تشكل ضمانات لقيامها، منها:

1. الدستور.
2. الفصل بين السلطات، وتعددها.

Scanned by CamScanner

3. رقابة القضاء.

4. ضمان الحقوق، والحريات الفردية.

5. استقلال القضاء[1].

إن المواطنة تمكّن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباً للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات، وتحدّد الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة، وهي تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنقل الحق الإنساني إلى حق للمواطنة عبر تشريعه وتقنينه، وتضمن استمرار المجتمع في الإطار السياسي الذي يعبر عنه وهو الدولة، وعليه فالمواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع؛ لأن المجتمعات تتطور وتتقدم بجهد أبنائها جميعاً.

وتضمن المواطنة المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات؛ من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه؛ فالمواطنة هي الحق الفردي لأبناء الوطن جميعهم في تقرير مصير الوطن، والتمتع بخيراته كلها.

خامساً – رموز السيادة الوطنية، وأهميتها:

لكل رمز قيمة ودلالة، ورموز السيادة الوطنية كلّها مفاهيم تستمد قيمتها من الإيمان بالوطن، واحترام دستوره والتزام قواعده.

وتعرّف رموز السيادة الوطنية بأنها: **"علامات مميزة تخص كل دولة ذات سيادة، ومن خلالها يتم التعرف إليها"**.

وأبرز رموز السيادة الوطنية:

---

[1] عبد الله المجيدل وآخرون، التربية المدنية، منشورات جامعة دمشق 2009، ص53،ص54،ص55.

Scanned by CamScanner

الرمز الأول: شعار الجمهورية:

يتألف الشعار الرسمي للجمهورية العربية السورية من ترس عربي نُقش عليه العلم الوطني للجمهورية بألوانه، ويحتضن الترس عقاباً يمسك بمخالبه شريطاً كُتِبَ عليه بالخط الكوفي "الجمهورية العربية السورية"، وفي أسفل الترس سنبلتا قمح ترمزان إلى الخصوبة والحياة، وتمثلان المحاصيل في البلاد وطبيعتها الزراعية، ويكون العقاب والشريط وسنبلتا القمح باللون الذهبي، وتكون الكتابة وخطوط الأجنحة باللون البني الفاتح.

تم اعتماد هذا الشعار بالقانون رقم 37 الصادر بتاريخ 21 حزيران/يونيو 1980 بعد إقراره من قبل مجلس الشعب بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1980 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 26 لعام 1980.

واختير العقاب كرمز للشعار؛ لأن العقاب يتمتع بالأنفة والشجاعة، ويأكل من صيده ولا يقترب أو يأكل من الجثث المتعفنة، وهو سيد قومه من الطيور والجوارح، مسكنه رؤوس الجبال، ويُعَدُّ رمزاً؛ لأنه يمثل الشجاعة غير العدوانية، كما أن العقاب السوري ذو نوعية خاصة ومميزة معروفة عند المتخصصين بعالم الطيور في كل أصقاع الأرض.

الرمز الثاني: علم الجمهورية العربية السورية

يعد علم البلاد الراية الجامعة والموحّدة التي لا يجوز المساس بها تحت أي عنوان كان بما في ذلك الخلاف السياسي.

فالعلم ليس ملكاً لفرد أو حزب أو تيار، وليس حكراً على اتجاه مؤيد أو معارض، ولا يجوز أن يقع حوله أو عليه خلاف، إلا إذا كان النيل منه هدفاً بحد ذاته أو في خدمة هدف بذاته، وهذا طبعاً غير مسوغ أخلاقياً أو وطنياً أو قانونياً.

وجاء في المادة السادسة من الدستور(الفقرة 1):

يتألف علم الجمهورية العربية السورية من ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأسود، وفيه نجمتان كل منهما ذات خمس شعب لونها أخضر، ويكون العلم مستطيل الشكل،

Scanned by CamScanner

عرضه ثلثا طوله، يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم، أعلاها باللون الأحمر، وأوسطها باللون الأبيض، وأدناها باللون الأسود، وتتوسط النجمتان المستطيل الأبيض.

وعلم الجمهورية العربية السورية هو المحطة الأخيرة في تاريخ حافل، ويحمل ألوان الوحدة العربية، وكل لون في العلم السوري يشير إلى معنى محدد أو لفترة معينة على النحو الآتي:

اللون الأحمر: يشير إلى دماء الشهداء.

اللون الأسود: يشير إلى العهد العباسي.

اللون الأبيض: يشير إلى العهد الأموي.

اللون الأخضر: يشير إلى العهد الراشدي أو الفاطمي.

النجمتان تمثلان الوحدة بين مصر وسورية (ترمزان إلى الوحدة العربية).

وتجدر الإشارة إلى أن دلالة ألوان العلم تبرز حرص سورية على وحدة الصف العربي والوحدة العربية.

الرمز الثالث: النشيد الوطني السوري

وهو رمز جامع ليس لجيل بذاته أو مرحلة بعينها؛ بل هو جامع وطني عابر للأجيال والأزمان، لا يبدل ولا يغيّر إلا بإرادة الشعب ذاته، ولذلك طرق ومراجع، ولاسيما إذا كان النشيد الوطني يحمل في معانيه أبعاداً تاريخية وذكريات وطنية كلية، وينتمي إلى مرحلة نهوض الأمة أو تحررها أو استقلالها الوطني.

حماة الديار هو النشيد الوطني لسورية، من كلمات "خليل مردم بك"، وألحان الأخوين "فليفل".

وقد اعتمد في عام 1936 وسقط مؤقتاً من الاستخدام عند قيام الوحدة بين سورية ومصر عام 1958.

Scanned by CamScanner

وتقرر أن النشيد الوطني للجمهورية العربية المتحدة سيكون مزيجاً من النشيد المصري و"حماة الديار" عندما انفصلت سورية من الاتحاد في عام 1961، أعادت النشيد نفسه.

تربينا على كلماته، وتعلّمنا الوقوف أمام معانيه بعنفوان، وعشقنا الصدق في كلماته؛ لأنه أحد رموزنا الوطنية، نشيد رافقنا منذ سنوات دراستنا الأولى، وهو مستمر ليعبّر في مطلع كل شمس عن إشراقة النصر، والأمل بالقادم، إنه النشيد العربي السوري.

ويضع هذا النشيد لنا عناوين عريضة لمراحل مر بها وطننا عبر كلمات سهلة وجدانية تساير التطورات وتواجه التحديات.

يبدأ النشيد الوطني بالتحية لحماة الديار حماة الوطن، وصانعي بطولاته وصموده، والإشادة بماضينا المجيد، ثم يتغنى النشيد بالعلم الوطني الذي يرفرف عالياً، وهو يمثل رمزاً من رموز السيادة الوطنية، ويدل على عمق الوحدة الوطنية التي تجمع أطياف الشعب السوري المختلفة. كما يشير النشيد الوطني إلى غنى سورية الثقافي والفكري، وامتلاكها للطاقات البشرية المعطاءة.

الرمز الرابع: الجيش العربي السوري

تكرّس دور الجيش العربي السوري التاريخي والوطني كمؤسسة وطنية، مهمتها حماية الوطن في الداخل وعلى الحدود في آن معاً، وضمّ بين مكوناته فئات المجتمع وشرائحه كافة دون تمييز، وقدّم في كل حين تضحيات عظيمة لا نظير لها.

تكون الخيارات السياسية في دول العالم كلها موضع احترام، وإن بلغت حدّ التناقض المطلق، لكن الشعار والعلم والنشيد والجيش هي رموز جامعة مانعة لا نقاش ولا حوار ولا تناقض بشأنها؛ لأنها ليست من مسائل الإدارة أو السياسة أصلاً، حيث يمكن الخلاف والاختلاف؛ وإنما من المسائل الوطنية الكبرى التي لا يرقى إليها جدل أو تفسير أو تأويل.

Scanned by CamScanner

فإذا كانت الخلافات السياسية مدخلاً إلى التغيير والتعديل والمشاركة، فإن الرموز الوطنية هي مظلة ذلك كله ويجبُ حمايتها؛ لأنه لا معنى لأي عمل سياسي أو حزبي أو فكري إذا تعرضت السيادة الوطنية للإنكار أو النقاش أو الجدال، أو إذا مسّها عدو أو متآمر، أو إذا تحولت إلى بازارات المصالح الضيّقة والرخيصة كبضاعة تباع وتشرى.

سادساً – دور مؤسسات المجتمع المدني في تكوين الهوية الوطنية:

لا يمكن تصوّر دولة دون مجتمع، كما لا يمكن تصور مجتمع دون دولة؛ أي قوانين وأنظمة ومؤسسات لحفظ النظام والأمن وحماية أرواح المواطنين، وممتلكاتهم. ومن خصائص المجتمع المدني أنه مجتمع تعددي، وهو يعني التنوع والاختلاف، ويقوم على وحدة المصالح والأهداف، بخلاف المجتمع التقليدي الذي يقوم على الروابط العشائرية والقبلية و...إلخ.

يعرَّف المجتمع المدني بأنه: "جملة الهيئات والمنظمات التي تعمل باستقلال نسبي عن الدولة وتحت سلطة القانون للدفاع عن مصالح أعضائها، وهي هيئات طوعية وغير هادفة[1] للربح تنشط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل: النقابات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل للدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة والمرأة وأصحاب المصالح وبما يخدم الشأن العام".

وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب، والمنظمات ذات الطابع غير الحكومي، أو المنظمات الخيريّة، والنقابات العمالية والمهنِيّة [2].

أي إنّها تشمل المؤسسات التي أسست على يد أفراد أو جماعات ذات طابع إنسانيّ، حيث تظهرُ أعمالها من خلال مقدرة أعضائها وإمكاناتهم، كما تتميّز هذه المؤسسات بأنّها بعيدة عن السياسة، وذات طابع اجتماعيّ، تساعد على رعاية الأفراد، ودعمهم؛ من أجل المشاركة في الحياة العامّة، ويعرف مصطلح المجتمع المدني بعدد من

---

(1) عبد الله المحيدل وآخرون، التربية المدنية، مرجع سابق، ص128.

(2) كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مج27، ع3 آذار، 1999، ص9-26.

Scanned by CamScanner

الأسماء الأخرى، منها: المجتمع الأهلي، أو المنظمات التطوعية، أو القطاع المستقل، أو القطاع الثالث.

ولا يوجد اتفاق حول عمل مؤسّسات المجتمع المدني، فهناك من يراها تعمل خارج نطاق عمل الدولة، وبعضهم يراها متممة للدولة، في حين يراها بعضهم الآخر تقوم بدور المراقب لأداء الدولة، إلا أن الحد الأدنى المشترك ما بين مُختلف الرؤى يُجمع على أنها جملة من الهيئات والمؤسّسات والمنظمات المستقلّة نسبياً عن الدولة.

ويتوزع عمل مؤسسات المجتمع المدني في سورية ضمن قطاعات عمل في القطاع الخاص على النحو الآتي:

- مؤسسات الخدمات الاجتماعية: الإغاثة، والطوارئ، والخدمات الاجتماعية.
- مؤسسات التعليم والأبحاث: الأبحاث، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، وأنواع التعليم الأخرى في القطاع الخاص.
- مؤسسات التنمية والسكان: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتدريب والتوظيف، والإسكان(القطاع الخاص).
- مؤسسات الثقافة والإبداع: الثقافة والفن، والرياضة، والنوادي الاجتماعية والإبداعية.
- مؤسسات الصحة: المشافي والتأهيل، ومراكز الصحة النفسية والأزمات، ومراكز التمريض، وخدمات صحية أخرى(القطاع الخاص).
- مؤسسات القانون والخدمات القانونية.
- مؤسسات البيئة، وحماية الحيوان.
- المؤسسات الدينية.
- الجمعيات المهنية والاتحادات.
- مؤسسات دعم العمل التطوعي.

وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني تحقيق عديد من الأهداف، منها:

1. تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.

Scanned by CamScanner

2. المساهمة في بناء السلام والحوار بين مُكوِّنات المجتمع جميعها.

3. حماية التنوع الثقافي.

4. إنهاء أنواع التمييز جميعها.

5. نبذ العنف والكراهية.

6. تعزيز حرية التعبير.

7. تأكيد روح المواطنة واحترام دور القانون.

8. احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

9. ترسيخ العدل والمساواة.

10. تعزيز مشاركة الفئات المهمَّشة (المرأة والشباب والأقليات) في صناعة القرار.

11. الترويج لممارسات الديمقراطية، ومفاهيمها.

12. تقوية العلاقة بين المواطن والسلطة.

13. تطوير المرأة، وتعزيز دورها في المجالات والقطاعات جميعها.

14. تقديم المساعدات الإنسانية.

ويمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بحماية الهوية الوطنية والانتماء الوطني، وصيانتهما لتعزيز قواسمنا المشتركة كمواطنين، أرضنا واحدة وجنسيتنا واحدة ولغتنا واحدة وعلمنا واحد ودستورنا واحد هو مرجعيتنا على اختلاف أديانّنا ومذاهبنا وجنسنا وأعراقنا وأصولنا.

وفي المجتمع المدني – ومن خلال العضوية في منظماته ومؤسساته – يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، ويعترفون بمبدأ الاختلاف الذي يجب ألا يحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة؛ لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، ويتولد عنها الواجبات والحقوق؛ مما يعني أن المواطن يسهم في البناء الدستوري والسياسي والمدني للدولة من حيث ضمان الدولة لهذا الحق، وبذلك تسهم الدولة في خلق بيئة للإبداع والابتكار، تسود فيها الكفاية معياراً لأي تدبير.

Scanned by CamScanner

وتسهم مؤسسات المجتمع المدني في حفظ حقوق المواطن المختلفة، وتفرض عليه واجبات تجاه دولته؛ بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى رفع الثقة وتبادلها لدى المواطن والدولة ، بما يحقق لُحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في الوقت نفسه.

ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات مواطنيها ومعتقداتهم وإيديولوجياتهم؛ بمعنى ألا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة للمواطنين كلهم، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين.

سابعاً – القومية العربية (المشروع القومي العربي المعاصر):

"لا مستقبلاً منيعاً للأمة العربية إن لم تتحقق الوحدة، وأول ما نحرص عليه أن نغرس في نفوس أطفالنا هو حب القومية العربية، حب الأمة العربية، تعميق الانتماء القومي للأمة العربية".

القائد المؤسس حافظ الأسد

إن القومية العربية حقيقة تاريخية حضارية وإنسانية عبرت عن نفسها عبر عصور التاريخ من خلال أبنائها بأجيالهم المتعاقبة بتلك الإنجازات العلمية الضخمة والإشراقات الفكرية والروحية الكبرى التي كانت للبشرية جمعاء، خدم الإنسان في كل مكان وفي أكثر من عصر وحتى الآن.

وقد فرض وضع الأمة العربية والتحديات الخطيرة التي تتعرض لها على الإنسان العربي أن يكون على درجة عالية من الوعي والإيمان العميق بقضايا أمته؛ الأمر الذي يجعله مستعداً للتضحية في سبيلها.

Scanned by CamScanner

ولمواجهة المشاريع الاستعمارية الخطيرة التي تستهدف أمتنا العربية لا سبيل أمام العرب حاضراً ومستقبلاً سوى التمسك بثوابتهم القومية المعروفة، والعودة إلى إحياء مشروعهم النهضوي ذي الطابع الحضاري والإنساني، والذي يستند إلى أسس تاريخية ثابتة لا يمكن دحضها أو التشكيك بصحتها وحقيقتها الراسخة، وهي تتحدد بالآتي:

1. إن الأمة العربية أمة واحدة، والأقطار العربية تشكل مجتمعة وطناً عربياً واحداً من المحيط إلى الخليج. وهذه حقيقة يثبتها التاريخ والوعي المشترك.

2. رسالة العرب الحضارية عبر التاريخ.

3. إن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والجغرافيا الواحدة، والتاريخ والمصالح المشتركة، والإرادة المشتركة.

4. الارتباط الوثيق بين الشخصية الجماعية للأمة العربية والوطن العربي من خلال الوعي والانتماء القوميين اللذين يشكلان الدافع للنهوض العربي، والوقوف في وجه الأخطار والتحديات التي تواجه مشروعنا القومي ومن أبرزها:

أ. تعرّض هذه الأمة في الماضي وحتى الآن إلى غزوات واعتداءات خارجية كثيرة؛ بهدف السيطرة عليها ونهب خيراتها، ومنعها من تحقيق أي تقدم أو نهوض.

ب - تجزئة الوطن العربي إلى دويلات صغيرة؛ ليسهل نهب خيراتها، والهيمنة عليها.

ج - خلق كيان صهيوني في وسط الأمة العربية بمساعدة القوى الاستعمارية التي تحالفت معه، وقدمت له كل عون لاستنزاف الأمة وإضعافها.

د - محاولة تغييب مصطلح المشروع القومي العربي؛ لتحل مكانه مصطلحات جديدة "كالتعاون الإقليمي، والشرق أوسطية" وما شابه من مصطلحات مشبوهة لا هدف لها سوى تغييب المشروع القومي، وطمس الهوية العربية نهائياً.

Scanned by CamScanner

هـ - إظهار كل ما هو سلبي في تاريخنا لإقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها وهم وحلم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في المناداة بها ليست سوى سير بعكس التيار.

وظهرت في العقود الأخيرة على الساحة العربية العديد من الوقائع والمؤشرات دلت على تراجع المشروع القومي العربي الذي طرحته القوى السياسية القومية، وإخفاقه. ومن أبرز هذه المؤشرات:

1)- انتكاسة معظم الصيغ الوحدوية بين الدول العربية، وتعاظم التجزئة، والتشتت على المستويين الإقليمي والقومي.

2)- قيام صراعات عربية - عربية، ونشوب فتن مدعومة من الخارج.

3)- تدني الوعي القومي والوطني على الصعيدين الرسمي والشعبي.

4)- تعاظم المد الإسلاموي ، وانتشار التطرف الديني، والحركات التكفيرية.

5)- تقصير الأنظمة السياسية القومية في تحقيق طموحات الأغلبية الجماهيرية فيما يتصل بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

6)- هرولة كثير من الأنظمة باتجاه التطبيع مع العدو الصهيوني الغاصب.

7)- خلق نظام أو هيكل إقليمي مختلف عن الوحدة القومية (نظام اقتصادي شرق أوسطي) تنتفي منه الرابطة القومية أو الانتماء للعروبة؛ مما ينعكس سلباً على الهوية القومية للوطن العربي.

إن القومية العربية - وبسبب المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة - لها مخاوف على مستويين:

الأول: ذوبان الشخصية القومية في الإطار الإسلاموي المسيَّس؛ نتيجة التطرف الديني الذي انتشر في أكثر من قطر عربي، ونمو التعاون مع العدو الصهيوني، والتطبيع معه على حساب التعاون مع البلدان العربية.

Scanned by CamScanner

الثاني: اختراق الثقافة القومية بسبب نمو الولاء القُطْري، وازدياد المشاعر الثقافية القُطْرية في وقت يتعاظم فيه دور وسائل الإعلام والاتصال وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، والمناداة بثقافة عالمية فوق القوميات (العولمة) ينخرط فيها الجميع.

المبادئ والقواعد الأساسية للمشروع القومي المعاصر:

إن صياغة مشروع قومي معاصر تتطلب الانطلاق من أهداف محددة وواضحة كأهداف استراتيجية على المدى البعيد، ثم يتم تحديد الوسائل والقواعد والآليات للإقلاع بالمشروع. والأهداف لم يعد من الصعوبة بمكان تحديدها، وهي:

1) - وحدة العرب، وحريتهم.

2) - إقامة نظام اقتصادي عادل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3) ـ سيادة القانون.

4) ـ تعزيز مفهوم المواطنة وثقافة الديمقراطية.

5) ـ استثمار المشتركات بين أبناء الأمة في عملية النهوض القومي.

إن القومية العربية تهدف إلى خدمة الجماهير لتحقيق مصالحها وتحريرها من شتى أشكال الاستغلال، وهي تنشد إلى إنشاء جيلٍ قوميٍّ يحقق أهداف أمته وتطلعاتها.

Scanned by CamScanner